الأمم المتحدة S/2017/352

مجلس الأمن

Distr.: General
2 May 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الثامن والثلاثين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/339).

تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على الشواغل التي سبق وأثارتها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه.

وتأسف الحكومة السورية لاستمرار الأمانة العامة في نهجها القائم على تجاهل الأسباب الحقيقية لمعاناة السوريين وتراجع وضعهم المعيشي والإنساني، وفي مقدمتها الإرهاب والتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الشعب السوري، والسعي الدؤوب لبعض الأطراف الإقليمية والدولية لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي سلمي من خلال العملية السياسية بقيادة سورية التي أكدت عليها الأمم المتحدة باستمرار. ومما يساهم في إطالة أمد الأزمة، استمرار ممثلي الأمم المتحدة في تصوير الحالة في سورية للرأي العام الدولي على أنها ”نزاع“ بين أطراف سورية وليس حربا بالوكالة تشنها حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة على الدولة السورية بالتدخل العسكري والعدوان السافر المباشر تارة، وباستخدام الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب تارة أخرى.

وتستنكر الحكومة السورية استمرار معدي التقرير في محاولة التعتيم على الدور الرئيس للدولة السورية ومؤسساتها، والجهود الجبارة التي تبذلها رغم التحديات الجمة القائمة، لتوفير الاحتياجات المعيشية والخدمات الأساسية لأبناء الشعب السوري في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المناطق التي تتواجد فيها المجموعات الإرهابية المسلحة.

120517 100517 17-07057 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كما تشدد الحكومة السورية على أنها صاحبة الاختصاص الأساسي والحصري في ضمان أمن وسلامة وحماية السوريين، وأن واجبها الدستوري الذي تكفله القوانين والتشريعات الوطنية والدولية يحتم عليها الاضطلاع بمسؤولياتها في مكافحة الإرهاب الذي يمثله تنظيما ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' الإرهابيان وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية متعددة التسميات والولاءات. وتؤكد أن مكافحة الإرهاب هي العامل الأساس في إعادة الأمن والاستقرار وتحسين الوضع الإنساني والمعيشي للسوريين.

وتؤكد الحكومة السورية التزامها التام، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، خاصة لناحية ضمان أمن وسلامة المدنيين والمرافق والأعيان المدنية كالمشافي والمدارس وغيرها.

وتعيد الحكومة السورية التأكيد على التزامها باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتدين بأشد العبارات عدم التزام الجماعات الإرهابية المسلحة وداعميها به، واستمرار هذه الجماعات في انتهاكه عبر شن اعتداءات على العديد من المناطق وإطلاق قذائف الهاون وارتكاب جرائم وحشية وهجمات انتحارية أسفرت عن استشهاد مئات السوريين وإصابة مئات آخرين.

كما تستغرب الحكومة السورية توسُّع معدِّي التقرير المبالغ فيه في الحديث عن العملية السياسية وآفاقها في حين أن التقرير خاص بالشِّق الإنساني. هذا في الوقت الذي يتجاهل فيه معدو التقرير مسائل جوهرية ذات صلة مباشرة بالوضع الإنساني للسوريين كالدمار والخراب الذي ينشره ''التحالف الدولي'' من خلال استهدافه للبنى التحتية السورية وقتله للمدنيين، وعرقلة التنظيمات الإرهابية للوصول الإنساني وحصارها لبعض المناطق من الداخل واتخاذها المدنيين دروعا بشرية.

وتشدد الحكومة السورية على ضرورة انتقاء الأمانة العامة لمصادر معلوماتها على نحو ينسجم وما يفترض أن تتمتع به تقاريرها من مهنية وموضوعية ومصداقية، وهذا يستدعي عدم الاستناد إلى المعلومات التي تسوقها ''المصادر المفتوحة'' التي يهواها معدو التقرير والتي تقتصر مهمتها على تشويه صورة الحكومة السورية وتبييض صفحة الجماعات الإرهابية وداعميها. ومن المعيب أن تكون هذه المصادر الملفقة ركيزة تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأن نشهد تكريما وترويجا لمنظمات مصطنعة ترتبط بالجماعات الإرهابية وبأجهزة استخبارات غربية مثل ''القبعات البيضاء''.

وتؤكد الحكومة السورية على أهمية توخِّي الأمانة العامة الدقة عند إشارتها لمضامين محادثات جنيف، وتبين أن العنوان المتفق عليه مع المبعوث الخاص للسلة الرابعة هو ''مكافحة الإرهاب'' وليس التسمية التي تضمنها التقرير في الفقرة ٣ منه.

كما تؤكد الحكومة السورية مجددا على عدم قانونية وصف معدي التقرير للجماعات الإرهابية المسلحة بـ ”المعارضة المسلحة من غير الدول“، رغم إدراكهم التام لارتباط هذه الجماعات بتنظيمَي ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ الإرهابيَين. وفي هذا السلوك تزييف للواقع ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وتجدد الحكومة السورية، في ضوء حديث الأمانة العامة في الفقرة ٨ من التقرير عن العمليات الإرهابية الانتحارية التي نفذتها ”هيئة تحرير الشام“ التي تضم جماعات إرهابية عدة في مقدمتها ”جبهة النصرة“، دعوتها مجلس الأمن إلى الإدراج الفوري لهذه الهيئة والفصائل الإرهابية المندرجة ضمنها على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) والمعنية بتنظيمي ”داعش“ و ”القاعدة“ الإرهابيَين والكيانات والأفراد المرتبطين بهما. وتؤكد أن رفض الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في المجلس لطلبات الإدراج التي تقدمت بها الحكومة السورية لم يؤدِّ إلا إلى تنامي التنظيمات الإرهابية وازدياد خطرها على السلم والأمن الدوليين.

إن ما ذكرته الأمانة العامة في الفقرة ٤٥ عن قيام ”جماعة معارضة مسلحة من غير الدول بمهاجمة مكتب منظمة وطنية غير حكومية“ تعمل جنوب شرق مدينة إدلب نظرا ”لاحتفالها بيوم المرأة العالمي في ٨ آذار/مارس“ هو تأكيد لما دأبت الحكومة السورية على نقله للعالم لناحية الفكر الهمجي اللاإنساني للجماعات الإرهابية التي يصر معدّو التقرير على تسميتها بـ ”معارضة“!

وتستهجن الحكومة السورية استمرار معدّي التقرير في الترويج لعمليات ”التحالف الدولي“ وتغاضيهم المتعمد عن حقيقة عدم شرعية هذا التحالف الذي تم تأسيسه دون طلب من الحكومة السورية وبلا تفويض من مجلس الأمن، وتجاهل ما يترتب عن اعتداءاته من إزهاق لأرواح المدنيين الأبرياء، وتخريب ودمار هائلين في البنى التحتية السورية، بما فيها السدود والجسور والمشافي والمدارس وغيرها، والمكتسبات التنموية للشعب السوري وموارده الاقتصادية التي يحتاجها لإعادة الإعمار وفي مقدمتها آبار النفط والغاز والمنشآت والتجهيزات القائمة عليها.

وتتطلع الحكومة السورية لقيام الأمانة العامة بواجباتها وفقا للميثاق ودون انحياز من خلال تعريف الدول الأعضاء والرأي العام العالمي صراحة وبعبارات لا لبس فيها باعتداءات ”التحالف الدولي“ وآثارها الكارثية على السوريين، والدعوة إلى مساءلة دول ”التحالف“ عن ضحايا اعتداءاتها التي قدمت الحكومة السورية معلومات وافية عنها برسائل رسمية موجهة إلى رؤساء مجلس الأمن المتعاقبين ومعالي الأمين العام وسابقه ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، استهداف مدرسة ”البادية“ في ريف محافظة الرقة وقتل أكثر من ٥٠ شخصا فيها جلهم من النساء والأطفال (انظر S/2017/240)، واستهداف وقتل عدد من الموظفين ومتطوع

في الهلال الأحمر العربي السوري خلال محاولتهم الوصول إلى سد الطبقة لإجراء أعمال الصيانة الضرورية لمنع انهياره بعد استهداف طيران التحالف الهمجي وغير المبرر للسد (انظر S/2017/257 و S/2017/319).

وتأسف الحكومة السورية لمحاولة الأمانة العامة في تقاريرها شرعنة الأعمال التي يقوم بها النظام التركي والقوى المتحالفة معه في سورية، رغم ما تمثله هذه الأعمال من اعتداء سافر على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها وانتهاكا فاضحا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وانخراطا مباشرا في دعم الإرهاب وإطالة أمد الأزمة.

وترفض الحكومة السورية ما أشارت إليه الأمانة العامة في الفقرة ١١ بخصوص ''المليشيات الحليفة للحكومة''، وتؤكد أن القوات الحكومية السورية تتعاون مع مجموعات رديفة لمحاربة الإرهاب بشكل قانوني ومشروع.

وتذكّر الحكومة السورية الأمانة العامة بأن صفة ''المؤقت'' لم تعد تنطبق على إغلاق تركيا لمعبر ''نصيبين'' الحدودي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتؤكد بأن الهدف الحقيقي لنظام أردوغان من إغلاق هذا المعبر هو زيادة معاناة المدنيين السوريين في محافظة الحسكة في الوقت الذي يُيسر فيه عبور آلاف المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية. وتذكر الحكومة السورية في هذا الصدد بأنها أعلمت المنسق المقيم بموافقتها على إعادة فتح معبر ''نصيبين'' على أن يتم إدخال المساعدات الإنسانية عبره بالتنسيق مع الحكومة السورية ممثلة بمحافظ الحسكة وأن يتم توزيع تلك المساعدات عبر اللجنة الفرعية للإغاثة في الحسكة. إلا أن الحكومة التركية لا تزال ترفض التجاوب مع طلبات الأمم المتحدة لفتح المعبر، و لم تقم الأمم المتحدة بأي تحرك جدّي حرصا منها على مشاعر النظام التركي!

كما تؤكد الحكومة السورية على أن تحريرها لمنطقة ''الخفسة'' بريف حلب كان له بالغ الأثر في تخليص سكان تلك المنطقة من الإرهاب وضمان عودة إمدادات المياه إلى أحياء حلب وقاطنيها.

وتؤكد الحكومة السورية على ضرورة حصر الأمم المتحدة لعملياتها الإنسانية في سورية بالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية، وعدم التعاطي أو الرضوخ لمطالب جهات أخرى من قبيل تلك التي يسميها معدو التقرير بـ ''السلطات المحلية'' لتنفيذ تلك العمليات.

وتستغرب الحكومة السورية محاولة زج معدي التقرير أنفسهم في قضايا داخلية تتعلق بتنظيم الدولة السورية لعمل الجمعيات الأهلية بموجب سلطاتها السيادية، والتهويل في الفقرة ٤٣ لآثار قرار الحكومة السورية بإلغاء ترخيص إحدى الجمعيات الأهلية لارتكابها مخالفات قانونية. وتطالب الحكومة السورية معدي التقرير بالتزام أصول السلوك المهني وضوابط العمل الحاكمة لأداء موظفي الأمم المتحدة.

وتؤكد الحكومة السورية بأنها توافق باستمرار على إدخال مواد طبية ضمن القوافل المشتركة بين الوكالات إضافة إلى الطلبات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة العاملة في سورية بعكس الادعاءات الواردة في الفقرة ٣١ من التقرير.

وتشير الحكومة السورية إلى أنها وافقت على وصول قوافل المساعدات المشتركة بين الوكالات إلى ٣٠ منطقة غير مستقرة ضمن خطة الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس، وتم استثناء خمس مناطق لانتشار تنظيم ''داعش'' الإرهابي فيها. بيد أن الأمم المتحدة لم تحرك قوافل إلا إلى ثماني مناطق إضافة إلى البلدات الأربعة (الفوعا وكفريا والزبداني ومضايا). وقد جاء استبعاد إرسال قوافل المساعدات لبعض المناطق نتيجة لاعتبارات الأمن والسلامة لموظفي الأمم المتحدة والطواقم الإنسانية. وتدعو الحكومة السورية الأمم المتحدة للقيام بدورها لتوفير تمويل حقيقي، لا إعلامي، أكبر لتنفيذ خطط الاستجابة، كما تطالب موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالاضطلاع بمهامهم بشكل فعال وجدي لتسيير القوافل واتخاذ الإجراءات ذات الصلة في الوقت المناسب، ودعم جهود منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لتذليل الصعوبات اللوجستية التي تعترض تسيير القوافل، لا سيما قلة عدد الشاحنات ونقص الوقود اللازم للشاحنات جراء التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وغيرها.

وتأسف الحكومة السورية للاستنتاج غير الدقيق للأمانة العامة في الفقرة ٥١ من التقرير بشأن الوضع في منطقة الوعر بحمص، وتؤكد بأنها لم ترغم قاطنيه على المغادرة وأن عددا من المسلحين وذويهم فضّلوا الذهاب إلى مناطق تواجد الجماعات الإرهابية في إدلب وجرابلس ورفضوا تسوية أوضاعهم والبقاء في الحي. وقد ساهم هذا الاتفاق بشكل كبير في إعادة الأمن والاستقرار لمدينة حمص وتحسين الوضع المعيشي والإنساني لقاطنيها.

كما تبين الحكومة السورية أن إخراج المدنيين من بلدتي كفريا والفوعة وفقا لاتفاق البلدات الأربع كان الخيار الوحيد المتاح لإنهاء معاناتهم والحفاظ على حياتهم في مواجهة الحصار الخانق الذي تفرضه مجموعات إرهابية متناحرة عليهم ومن قذائف الحقد والكراهية التي كانت تطالهم، وعجز الأمم المتحدة عن تحقيق أي إنجاز للحد من معاناتهم الإنسانية إلا في حالة استثنائية واحدة. وتؤكد الحكومة السورية على أن هذا الإخلاء هو إجراء مؤقت لحين استتباب الأمن والاستقرار وتمكينهم من العودة إلى منازلهم.

وتجدد الحكومة السورية التأكيد على مطالباتها السابقة للأمانة العامة بالإبلاغ عن الأضرار التي تلحق بالسوريين ومعاناتهم اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا وصحيا جراء استمرار فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتدابيرها القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب ضد القطاعات الرئيسية التي توفر الخدمات الأساسية لمعيشة الشعب السوري ومتطلبات العمليات الإغاثية كالصحة والكهرباء والطاقة والتجارة والتمويل والتحويلات المالية. وتؤكد الحكومة السورية أن استمرار التغاضي المتعمد عن هذه المسألة الجوهرية يمثل

دعما لانتهاك حكومات الدول التي تفرض تلك التدابير الانفرادية الاقتصادية والمالية والتجارية على سورية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة التي تؤكد على عدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية وتطالب بإلغائها.

وتؤكد الحكومة السورية على شواغلها السابقة بشأن إيراد معدي التقرير معلومات مغلوطة، ومن أمثلة ذلك:

- منحت الحكومة السورية حتى تاريخه موافقات لـ ٢٦ منظمة غير حكومية دولية (وليس ١٧ منظمة كما ورد في التقرير) للعمل في المجال الإنساني والإغاثي في سورية، وتحظى تلك المنظمات بالتسهيلات اللازمة لعملها وفق التشريعات والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
- وافقت الحكومة السورية على منح أكثر من ١ ٤٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمم المتحدة خلال العام ٢٠١٦، ووافقت خلال شهر آذار/مارس على ٢٥ طلبا لمنح تأشيرات دخول إلى سورية (ليس ١٠ طلبات فقط كما ورد في التقرير)، ووافقت على ٩٩ طلباً لتجديد الإقامة (ليس ٤٩ فقط كما ورد في التقرير). كما منحت الحكومة السورية مئات سمات الدخول لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية دولية وجمعيات أجنبية أخرى.

وترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بالترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على عدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة. وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين.

وتؤكد الحكومة السورية على أن آلية الرصد الأممية لا تستطيع القيام بواجبها، بل هي عاجزة حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها. كما تذكر بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدة استمرار معدي التقرير بمحاباة تركيا والأردن في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود. وتعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقا.

وتعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي، أساسه الحوار السوري – السوري، وبقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مُسبقة. وتؤكد الحكومة السورية على أنها تحارب الإرهاب من

أجل التوصل إلى حل سياسي ولضمان وصول مساعدات إنسانية أكبر للسوريين المحتاجين. وتذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي. وتؤكد على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية لإنجاح اجتماعات أستانة وجنيف.

وتكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولا سيما القرارات رقم ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

وآمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم